

نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

المؤتمر الدولي الواحد والعشرون

الإستدامة من خلال الحوكمة # مصلحة_وطنية

فندق فينيسيا _ بيروت / ٤ - ٥ كانون الأول ٢٠١٧

* كلمة رئيس ومحاضر جلسة العمل الثانية - الدكتور علي بدران

حضرة النقيب العزيز الأستاذ سليم عبد الباقي، أصحاب المعالي والسعادة، الزملاء في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، السادة الحضور الكريم.

أفتتح الجلسة الثانية من المؤتمر الدولي الواحد والعشرون، وهي بعنوان "تحقيق الإستدامة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص" وتأتي أهمية هذه الجلسة بعد إقرار مجلس النواب اللبناني منذ عدة أشهر بتاريخ ٢٠١٧/٠٨/١٦ قانون "تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، والذي يعتبر تحوّل أساسي للإقتصاد اللبناني، وأحد أهم القوانين الذي يُتيح للقطاع الخاص المساهمة مع القطاع العام في إطلاق عجلة مشاريع تنموية كبيرة يحتاجها لبنان، من إنشاء وتطوير البنى التحتية والمرافق الخدماتية دون اللجوء الى الإستدانة وزيادة حجم الدين العام.

كما تأتي أهمية هذه الجلسة، وجود معالي الوزير والنائب ياسين جابر عضو لجنة المال والموازنة، ولجنة العلاقات الخارجية، ورئيس لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجلس النواب اللبناني والتي تولّت صياغة القانون قبل إقراره، حيث سيتطرّق معاليه في المحور الأول إلى الأسباب والموجبات لإقرار هذا القانون، والشق التشريعي والخطوات التي يجب أن تتبعها أي عملية شراكة ناجحة، والنواحي التعاقدية بين الشخص العام وشركة المشروع والأطراف الاخرى المعنية.

كذلك إستضافتنا الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة الأستاذ زياد حايك، حيث سيتطرّق في المحور الثاني إلى أهمية الشراكة، وحاجة لبنان الملحة الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ما سيُعطي هذه الجلسة قيمة مضافة كبيرة.

وننتهز الفرصة لتهنئة الأستاذ حايك على إنتخابه نائباً لرئيس هيئة الأمم المتحدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص مع نهاية الشهر الماضي، حيث مثل لبنان في الإجتماعات التي عقدتها المنظمة الأممية في جنيف، وأنشد من قبل ٤٢ دولة مشاركة للإشراف على تأسيس جمعية دولية، تضم الجهات الرسمية المسؤولة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العالم.

وفي المحورين الثالث والرابع: سيتم التطرق إلى أسس تمويل مشاريع المرافق العامة، وأساليب الشراكة من الأستاذ ألبير خوري- المدير العام لشركة "هوا عكار" لتوليد الطاقة البديلة والمتجددة، والأستاذ أياض بستانى - مدير الإستثمارات المصرفية في المصرف الخاص FFA - Private Bank. حيث سيتناول عملية تمويل الشراكة.

الحضور الكريم،

تعتبر البنى التحتية إحدى ركائز الحياة العصرية لإقتصاد حضاري ومجتمع متقدم، فهي أساسية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث يتم الإستثمار بها بشكل كبير في الإقتصادات المتطورة والنامية، فالإستثمار في البنى التحتية ليس هدراً ولا إستهلاكاً، بل هو إستثمار في المستقبل، ورافعة أساسية للنهوض والنمو الإقتصادي والتطور السريع.

في لبنان تعاني البنى التحتية ضعفاً ونقصاً كبيرين في الإستثمارات طيلة سنوات طويلة، يتطلب بعضها إعادة بناء وليس فقط إعادة تأهيل، تشير بعض التقارير إلى أن ما يزيد عن ٨٢ في المئة من دول العالم لديها بنية تحتية أفضل من لبنان، نتيجة عجز الموازنة وغياب الإطار القانوني سابقاً الذي يسمح للقطاع الخاص بالإستثمار. وأفضل مثال مؤسسة كهرباء لبنان، التي هي مركز حيوي وأساسي للإقتصاد والتي تعاني من مشكلة إنتاج ونقل وتوزيع وجباية، وأصبحت تُشكّل عبئاً كبيراً على الإقتصاد الوطني، وهي المسؤولة عن ثلث الدين العام، حيث يُقدّر بحوالي ٢٢٠٠ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠١٧ مع تردّي هذه الخدمة.

قانون "تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص" (Public Private Partnership-PPP) الذي تم إقراره، والمبني على الممارسات العالمية الفضلى (Best International Practices)، وضع الإطار القانوني السليم لتنظيم مشاريع الشراكة، مما يعزّز مبادئ الشفافية وحرية الإستثمار للمرشحين المتنافسين، والمساوات

فيما بينهم، ويساعد على إستقطاب الإستثمارات الحيوية، وزيادة معدلات النمو الإقتصادية وخلق فرص العمل، وبلوغ أهداف التنمية المُستدامة.

لبنان بحاجة إلى إصلاح حقيقي وبنوي (Structural Reform)، من خلال محاربة الفساد وتفعيل المؤسسات الرقابية، ومعالجة أوجه التخلف والقصور في البنى التحتية، من مشاريع الإتصالات التي هي أحد أهم الموارد المالية للخرينة، والكهرباء والمياه والمواصلات والمعامل الحرارية لإنتاج الطاقة، وسكة الحديد ومعالجة النفايات الصلبة وغيرها. قانون الشراكة يحقّق ذلك ويعتبر عنصراً أساسياً وحيوياً لدعم النمو الإقتصادي، وتأثير إيجابي في معالجة الدين العام وتحسين الظروف المالية للدولة، وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوافرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية.

يُعرّف القانون عقد الشراكة على أنه "مجموعة العقود والملحقات والتعهدات والضمانات التي تحكم العلاقة التعاقدية بين الشخص العام وشركة المشروع والأطراف المعنية"، ويقوم مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على فكرة جوهرية وأساسية مفادها، توزيع المخاطر بين الشخص العام أي الدولة، والشريك الخاص، فالمشاركة في المخاطر هي أساس تسمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فهي ليست شراكة في الرأسمال ولا بالمداخيل أو بالأرباح بل شراكة بالمخاطر، وبما أن القطاع الخاص هو الذي يُموّل المشاريع، تستطيع الدولة تلزيم عدد كبير من مشاريع في ذات الوقت، ما يُحسّن النمو الإقتصادي، وزيادة القاعدة الضريبية بشكل فعّال وسريع.

هذه الشراكة مع القطاع الخاص تختلف عن الخصخصة (Privatization) بمعنى بيع موجودات الدولة للقطاع الخاص، بل خلق شراكة طويلة الأمد ما بين القطاعين العام والخاص، فالمواطن تبقى علاقته مع الدولة التي عليها مسؤولية الحفاظ على حقوقه، وتكون مسؤولة عن توفير الخدمة وتحديد التعرفة، وبالتالي يستفيد المواطن من خدمة أفضل، وتتولى الدولة مراقبة تنفيذ المشروع المشترك حسب عقد الشراكة في المرحلة التأسيسية والمرحلة التشغيلية.

كما تُسهم الشراكة في تأمين التمويل للمشروع عبر تحميل الشريك الخاص عبء الإنفاق الإستثماري، وتحمل الدولة عبء الإنفاق التشغيلي، وهو العبء الذي تتحمله الدولة في جميع الأحوال، ما يُشكّل تحفيزاً لتوظيف الرساميل، وفي ظل إستعدادات محلية وخارجية لتنفيذ مشاريع كبيرة وتمويلها.

أهم المبررات والأسباب التي تدفع بإتجاه الشراكة فهي التالية:

- تعاضم الديون السيادية وإزدياد عجز الموازنة، ما دفع إلى البحث عن سبل تخفيض هذا العجز من دون أن يؤثر ذلك على الإنفاق الإستثماري للدولة.
- الحاجة الملحة لتطوير البنى التحتية والإقتصاد، بعد حالة التآكل على مدار العشر سنوات السابقة، وما رافقتها من تراجع النمو والإستثمارات.
- تجارب القطاع العام غير مشجعة، وهناك نماذج كثيرة منها مرفأ بيروت وشركة الكهرباء مقابل نجاح القطاع الخاص والقدرة الإدارية.
- عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامة بمفرده، وعلى مواكبة التطور التكنولوجي، في حين أن المشاركة تُحقق تبادل الخبرات ونقل المعرفة.
- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد، وتعزيز النمو وتنافسية الإقتصاد.
- نقل مفاهيم الحوكمة إلى القطاع العام، وتحسين بيئة الأعمال، وضمان سعة التنفيذ.

إن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وحسن تنفيذه يُعتبر فرصة أمام لبنان، لقد تم بالسابق تلزيم عدّة مشاريع شراكة قبل إقرار القانون، معظمها فشل أو تعثّر لعدم توفر شروط النجاح، وأهم هذه المشاريع تلزيم الهاتف الخليوي عام ١٩٩٤، وتلزيم النفايات مؤخراً عام ٢٠١٥، فالعبرة في تطبيق قانون الشراكة لجهة تأمين الشفافية والرقابة الفعّالة على المشروع، ما يتطلّب دعم على المستوى الوطني والحكومي. لقد حان الوقت لإطلاق المشاريع الإستثمارية الضخمة، فالإستثمار في البنى التحتية هو الطريق الصحيح لتنشيط الإقتصاد وتحفيزه، ويضع لبنان على سكة النمو الإقتصادي مجدداً والأمل بمستقبل أفضل.

مع المحور الأول للجلسة ومعالي الوزير والنائب ياسين جابر.

المحور الثاني للجلسة:

لقد بذل جهود كبيرة لإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى أن تم التوصل إلى قانون يُؤمن أرضية صالحة لإنشاء وتأهيل البنية التحتية الضرورية، ولخلق فرص العمل وتأمين الشفافية والمهنية

اللازمتين لضمان نجاح وإستدامة المشاريع المشتركة، كان من أهم المشاركين في إعداد مشروع قانون الشراكة منذ العام ٢٠٠٧ مع وزير المالية في حينه.

إنه الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة الأستاذ زياد حايك في المحور الثاني لهذه الجلسة حيث سيتناول أهمية الشراكة وحاجة لبنان الملحة الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحور الثالث للجلسة مع الأستاذ ألبير خوري المدير العام لشركة "هوا عكار" لإنتاج الطاقة البديلة المتجددة والمستدامة.

الهواء هو طاقة متطورة ودائمة، وهو أول مشروع في لبنان لإنتاج الكهرباء بواسطة الرياح، من خلال المزارع الهوائية في منطقة عكار لتوليد الطاقة بإنتاج ٦٠ ميغاوات، تُؤمن الكهرباء لحوالي ٦٠ ألف منزل بأسعار تنافسية وثابتة لمدة طويلة دون تغيير، تصل إلى ٦٠ في المئة أقل من تكلفة إنتاج الكهرباء في لبنان.

لبنان قادر على إنتاج الكهرباء عن طريق الرياح المؤتية على مدار السنة في مناطق عدة، خصوصاً في محافظة عكار في الشمال والسفح اللبناني لجبل الشيخ، بداية من شبعاً وصولاً إلى راشيا وعلى طول سلسلة جبال لبنان الغربية.

المشروع هو بداية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، هدف الدولة الحصول على الكهرباء وتوزيعها على المناطق، وعلى الشركة عائق التمويل وإدارة المشروع، فلا ديون تضاف إلى المالية العامة، وأسعار ثابتة لأنها غير مرتبطة بأسعار النفط المرتفعة، وتوفير فرص عمل ما يُخفف نسبة البطالة ويزيد من النمو الإقتصادي لمنطقة عكار، فلا إنبعاثات حرارية مضرّة بالبيئة، فالطاقة نظيفة ومتجددة من دون إنقطاع.

المحور الرابع والأخير للجلسة:

إن تحقيق مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكمن في الشروع في تحسين مستوى الخدمات، مع تحريك العجلة الإقتصادية، من خلال الأموال المتاحة اليوم في القطاع الخاص وتحديدأ القطاع المصرفي، في ظل السيولة المرتفعة للقطاع المصرفي، الذي يملك ما يفوق الخمسة عشر مليار دولار جاهزة للمشاريع المشتركة مع الدولة، هذا النوع من الإستثمارات سيعزز النمو في لبنان، الذي يُعاني تراجعاً منذ العام ٢٠١١. مع مدير الإستثمارات المصرفية في المصرف الخاص FFA، الأستاذ أياد بستاني.
